الزراعة الإمبريالية في إفريقيا:

الإستراتيجيات والتأثيرات

د. آدَمَ بَمْبا

جامعة إفريقيا الإسلامية- أبيدجان - كوتديفوار

مقدمات: مفهوم الزراعة الإمبريالية:

يشير مصطلح «الإمبريالية الزراعية» Agricultural Imperialism، أو «الاستعمار الزراعي» Agro-Colonialism، إلى الهيمنة التي تمارسها القوى الاستعمارية على النُّظم الزراعية في البلدان المستعْمَرة، ممّا يؤدي إلى سيطرتها على الأراضي والمياه والبذور والمواد الزراعية الأخرى، وإلى توجيه الجهود نحو إنتاج المحاصيل النقدية التي تُلبّي احتياجات القوى الاستعمارية والأسواق الخارجية، وينتج عن كل ذلك تهميش المزارعين المحليين، وتعطيل الممارسات الزراعية التقليدية التي اعتمدت عليها المجتمعات لتحقيق أمنها الغذائي، وإلى تعميق الفجوة الاقتصادية بين إفريقيا وبقية العالم[1].

(١) Ken Albala, 2015. The Sage encyclopaedia of food issues, University of the Pacific. p334.

لقد توسّع مفهوم الزراعة الإمبريالية؛ ليشمل العديد من الأشكال التي تمثل سيطرة القوى الخارجية، من حكومات وشركات عابرة للقارات، على الموارد الزراعية للدول النامية[١]. وهنا ظهرت مصطلحاتٌ وتعبيراتٌ كثيرة تربط بين المجال الزراعي وبين الاستعمار، منها مثلاً:

- الاستيلاء الأخضر Green Grabbing،
- الاستعمار البيئي Environmental Colonialism،
- الإمبريالية البيئية Ecological Imperialism،
- استعمار التنمية المستدامة Sustainable Dev Colonialism،
- الاستعمار الكربوني Carbon Colonialism،
- استعمار الموارد Resource Colonialism،
- الإمبريالية المناخية Climate Imperialism.

وهي جميعاً تشير إلى: هيمنة قوى أجنبية على شعوب أخرى عبر الأنشطة الزراعية أو ما يرتبط بها.

في هذا السياق؛ يمكن عرض أحد الأمثلة البارزة للإمبريالية الزراعية، وهو حظر أوروبا استخدام بعض المبيدات الحشرية؛ لما ثبت من تأثيراتها الصحية الخطيرة؛ لكنّ تلك المبيدات نفسها لا تزال تُنتَج داخل الاتحاد الأوروبي، وتُصدَّر إلى دول إفريقية وغيرها على مرأى ومَسْمَع من السلطات التي حظرت تلك المبيدات[٢]؛ ممّا يكشف عن ازدواجية المعايير التي تتبعها الدول الكبرى في القضايا البيئية والصحية.

هذا، وتحتل قضية الزراعة الإمبريالية مكانةً مركزية في القضايا الإفريقية؛ لأن الحاجة إلى الموارد الغذائية هي التي أخرجت أوروبا إلى التكالب على إفريقيا، وإن الزراعة هي الأداة التي توظفها القوى الاقتصادية الكبرى لإحكام قبضتها على إفريقيا وغيرها، عبر إنتاج الغذاء وتوزيعه. ولئن قامت القوى الاستعمارية بهذه المهمة في الماضي؛ فإنها قد وكّلت هذه المهمة الآن إلى الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل أداةً من أدوات الإمبريالية الحديثة، ومن خلال تلك الشركات، والمنظمات الدولية، تسيطر قوى الاستعمار على سلاسل الإنتاج الزراعي، من خلال الاستيلاء على الأراضي، واحتكار البذور، وتحديد الأسعار، والتحكّم في المدخلات الزراعية، وإجبار المزارعين المحليين على الامتثال لشروط السوق الدولية.

عليه؛ فإن نظرةً- ولو سطحية- في واقع الزراعة بإفريقيا تؤكد أن القارة مزرعةٌ إمبريالية بامتياز[٣]؛ حيث إن الأفارقة إنما يزرعون المواد الأولية التي يحتاج إليها الغرب في الاستهلاك وفي التصنيع، ويزرعون ما لا يأكلونه وما لا يستهلكونه، ولا خيارَ لهم فيه، وإنما الغرب هو الذي يُحدّد لإفريقيا أنواع المزروعات والمواد الخام، وكمياتها وأسعارها؛ طبقاً لحاجاتها الاستهلاكية والصناعية[٤].

بالمقابل؛ فإن إفريقيا تظل تستورد الأغذية بأغلى الأثمان، وتعيش على حافة المجاعة، وتزداد رسوباً في مستنقع الفقر، وسوء التغذية، وكلُّ ذلك يُبقي القارة في تبعيةٍ دائمة للقوى الإمبريالية، وذلك ما يرمي إليه المشروع الإمبريالي.

هنا؛ يغدو من الضروري مناقشة بعض إستراتيجيات الزراعة الإمبريالية وسياساتها في السياق الإفريقي، واستعراض بعض آثارها السلبية التي تعصف بالمجتمعات الإفريقية، وذلك ما تهدف الورقة الحالية لتحقيقه، وذلك عبر طرح ثلاثة أسئلة أساسية ومحاولة الإجابة عنها، وهي:

١- ما موقع الزراعة في المجتمع الإفريقي قديماً وحديثاً؟

٢- ما حقيقة الزراعة الإمبريالية ودوافعها في إفريقيا؟

٣- ما التأثيرات الأساسية التي أحدثتها الزراعة الإمبريالية في إفريقيا؟

---

(١) Dennis C. Canterbury. 2023. Extractivism and Labour in the Caribbean. Routledge. p.33.

(٢) Silke Bollmohr. 2022. Imports and exports: Banned but sold anyway. Brussels: European Union. Available at: https://eu.boell.org/en/PesticideAtlas-imports-exports.

(٣) Marion Johnson. 1974. “Cotton Imperialism in West Africa”, African Affairs 73, 291, pp178-187.

(٤) Oloruntoba, S. 2020. The Palgrave Handbook of African Politics. Palgrave, p.702

وتنتظم الإجابة عن هذه الأسئلة المطروحة في محاور ثلاثة أساسية؛ تبدأ بنبذة تاريخية عن الزراعة بإفريقيا القديمة، ومحور حول تاريخ الزراعة الإمبريالية وإستراتيجياتها، ومحورٌ أخير حول آثارها.

وقد كان الاهتمام كله بعرض الآثار السيئة، وإنْ كان بعض الباحثين يجدون لها بعض الإيجابيات، إذ الهدف في الورقة الحالية: الكشف عن طبيعة الزراعة الإمبريالية، وإعادة النظر في السياسات والممارسات الزراعية التي تُكرِّس هيمنة القوى الاستعمارية على الغذاء بإفريقيا؛ من أجل إزالتها وتحقيق سيادة غذائية بالقارة.

المحور الأول: الزراعة في إفريقيا بين التاريخ والواقع:

إن التكوين المناخي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء قد جعل منها منطقةً وافرة بتنوعات بيئية، تتراوح بين استوائية ذات غابات ماطرة، وشبه استوائية ذات أعشاب طويلة، تتراوح الأمطار الموسمية فيها بين (٥٠٠-١٥٠٠) ملم سنوياً. وقد زاولت الشعوب القاطنة بإفريقيا الزراعة والرعي منذ ما يربو عن خمسة إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، وتأسست بها كياناتٌ سياسية كبرى حول النشاط الزراعي، منها: مملكة كوش، وأكسوم، وزيمبابوي العظمى[١]، وتوزعت شعوبها في الغالب بين مزارعين Abairu ورعاة Abahuma[٢].

نتيجةً لذلك؛ فإن إفريقيا- أو بالأحرى بلاد السودان- كانت تُذكَر مقرونةً بالتجارة والغنى، وبوفرة النبات والفواكه والمزروعات والحياة البرية، فكانت تُعرف في المصادر الجغرافية والتاريخية بـ«بلاد الذهب» أو «أرض التِّبر»، مثلاً: يذكر ابن حوقل (ت. بعد ٣٦٨هـ/٩٧٧م) إن ملك غانة: «أيْسَرُ مَنْ على وجه الأرض من ملوكها، بما لديه من الأموال المدخَّرة من التِّبر المثار على قديم الأيام للمتقدمين من ملوكهم»[٣]. ويزعم القزويني (زكريا بن محمد، ت.٦٨٢هـ/١٢٨٣م) إن أهل بلاد السودان.. «يخرجون عند بزوغ الشمس، ويقطفون الذهب»، وإن تلك البلاد تُنبِت الذهب كما تُنبِت بلادُ غيرهم الجزرَ والشعير[٤].

أمّا الوفرة الحيوانية؛ فيقول العمري (شهاب الدين، ت.٧٤٩هـ/١٣٤٨م) عن بلاد السودان: «وبصحاريهم أنواع الوحوش من الحُمُر والبقر والغزلان والنعام وما يجري مجراها، والفيَلَة والآساد والنمور، وكلها لا تُؤذي إلا مَنْ تعرَّضَ لها أو تحرَّشَ بها، وربما مَرّ الرجل بها إلى جانبها فلا تَعْتَرِضُه ما لم يُهجها»[٥].

كذلك؛ نجد في المصادر المحلية ببلاد السودان إشاراتٍ عدّة إلى وفرة الغذاء والثروة النباتية، وإلى بعض الممارسات الزراعية، فعن وفرة الثروة النباتية، مثلاً: بمملكة مالي يقول ابن المختار (ت. بعد ١٠٠٢هـ/١٥٩٣م): «إن مَلِّ مُشْتَمِلٌ على نحو أربعمائة مُدُن، وأرضُها كثيرة الخير (...)، وأهلُها ذَوُو ثَرْوَة ورَفَاهَة عيش، وحَسْبُكَ بمعْدن الذَّهَب في أرْضه، وشَجَرَة كُورُ التي لا يوجد مِثْلُهَا في الأَرضين مِنَ التكرُور»[٦].

بالمثل؛ تؤكد بعض الروايات تحقق أمنٍ غذائي عالٍ بالمجتمع الإفريقي القديم، على سبيل المثال: نجد في سيرة أسكيا داود (حكم ٨٩٩-٩٣٥هـ/١٤٩٣-١٥٢٨م)، أنه كان صاحب مزارع واسعةٍ في كل ناحية من صونغاي، وكان المحصول السنوي من الأرز في مزارعه يكفي جيش صونغاي وغيرهم، ومن عادته أنه كان يرسل للقاضي العاقب بن محمود كلَّ عامٍ أربعة آلاف صُنيّة، أي حوالي

(١) Iliffe, J. 1995. Africans: The History of a continent. Cambridge Unv Press.

(٢) Uzoigbe, "The Precolonial markets", Op. Cit., p.430.

(٣) ابن حوقل، أبو القاسم محمد النصيبي، صورة الأرض، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٨٧٢م، ص٩٨.

(٤) القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت: دار صادر، د.ت، ص١٨.

(٥) ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ١٤٢٣هـ، (١١٣/٤).

(٦) القاضي محمود كعت التنبكتي، تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس وذكر وقائع التكرور، دراسة وتعليق: د. آدم بمبا، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٣٥هـ، ص١٢٨ (٣٩-٤٠).

(٨٠٠-٩٠٠ طن)؛ ليقسمها على مساكين تُتْبُكْتُ، كما أسس مزارع مخصصةً لإطعام المحتاجين سمَّاها: «جنان المساكين»[١].

هنا؛ تجدر الإشارة إلى إن وفرة الموارد الغذائية بالمجتمعات الإفريقية، وقِدَم النشاط الزراعي بها لم يؤدّ شيءٌ من ذلك إلى نشوء صورةٍ من التجارة الرأسمالية في الزراعة[٢]، هذا على الرغم من وجود خبرةٍ تجارية قديمة بالمنطقة، جاء وصفها في المصادر التاريخية العربية، وأُشير إليها في الكتابات الغربية بـSilent trade.

بتعبيرٍ آخر؛ إن النشاط الزراعي بإفريقيا ما قبل الاستعمار قد انحصر في توفير احتياجات الغذاء للشعب عبر المزارع الأُسرية، ومزارع الزعماء التقليديين التي كانت توظف مئات العمال، أو عبر المزارع المملوكة للدولة لتوفير احتياجات الغذاء لموظفي الدولة والجيش، فجميع تلك المزارع تُعدّ مزارع كفاف وليست مزارع تجارية، وقد وفّت الزراعة بتأمين قدرٍ عالٍ من الاكتفاء الغذائي الذاتي؛ علماً بأن التعداد السكاني في ظل الممالك كان كبيراً نسبياً، مثلاً: إذا ما سَلِمَ ما أورده المسعودي (ت.٣٤٦هـ/٩٥٧م) من المبالغة؛ فإن ملك «وقْليمي» كان يركب في (٣٠ ألف) فارس[٣]. وفي أوائل القرن السادس عشر الميلادي؛ بلغ سكان غاوْ عاصمة صونغايْ (ما بين ٧٦-١٠٠ ألف) نسمة[٤]، وقدّر الباحثون سكان تمبكتو بحوالي (٨٠ ألف) نسمة، ومدينة جيني بحوالي (٣٠-٤٠ ألفاً). وعلى الرغم من عدم دقّة الإحصاء في الزمن الماضي؛ فإن هذه الأرقام تعطي تصوُّراً عاماً عن حجم سكان بلاد السودان الغربي خلال القرون الماضية[٥]، ومن المؤكد إن المناطق الإفريقية الأخرى، في الشرق والجنوب، لم تكن بأقل عدداً من الغرب الإفريقي.

إذنْ؛ لم يطمع المجتمع الإفريقي القديم في إقامة زراعةٍ تجارية وإنتاج فائضٍ من المحصول الزراعي؛ لأن ذلكٍ يتنافى والرؤية الإفريقية الأصيلة في الكون والإنسان، وهي أن الإنسان ليس مالكاً للأرض، وإنما هي «وديعة الآلهة» بين يديه، يستفيد منها ويدَعُ غيره كذلك يأخذ منها حظّه بلا إفراط. يوضّح العالم الأنثروبولوجي ديكسون فايل هذه الفكرة بقوله: «إن المجتمعات الإفريقية القديمة قد تمتّعت بوفرةٍ كبيرة من الأراضي الزراعية، وكان تعداد المجتمعات- بمقابل ذلك- قليلاً نسبياً؛ لذلك كانت كل مجموعة تحظى بنصيبٍ وافرٍ من الأراضي الزراعية، وبمساحاتٍ غير محدودةٍ من المراعي الممتدة، ولكل واحد الحق في استخدام ما شاء من الأراضي، والتخلّي عنها متى شاء، وهذا أصل التقليد الإفريقي الذي يرى أن الأرض لا تُباع ولا تُورَث، وكان القادمون الجُدد إلى أي منطقة مُرحّباً بهم، يُمنحون الأراضي للسُّكنى والعمل؛ إذا ما أبلغوا أولانْبيكا (وكيل الأرض) رغبتهم في ذلك»[٦].

من هنا؛ يسهل فهم جذور إشكالية الزراعة الإمبريالية؛ إذ نحن بإزاء مجتمعَين ذوي فلسفتَين متوازيَين: «إفريقية» تؤمن بمبدأ مشاركة الأرض، و«غربية» آمنت مؤخّراً بإله الرأسمالية وبِدين المادية، وخرجت من أجل ذلك إلى غزو الأمريكتين، والاستيلاء على أراضي «الهنود الحُمر»، وإلى شعوب الشرق في المحيط الهندي والهادي وإفريقيا، تغصب الأراضي عنوةً بأعنَف الوسائل.

أمّا الواقع الراهن للزراعة بإفريقيا؛ فإنها لا تزال تمثل العمود الفقري للعمل والاستثمارات؛ إذ تفيد الإحصاءات: أن حوالي (٦١٪) من سكان القارة (٦٢٦ مليون نسمة) يعمل بشكلٍ مباشر في القطاع الزراعي، ويشارك قطاع الزراعة بما بين (٣٠-٤٠٪) من الناتج السنوي للقارة (حوالي ٢ تريليون دولار أمريكي)، وأن الأراضي الصالحة للزراعة بإفريقيا تُقدَّر بحوالي (٢٤) مليون كيلومتر مربع، ويمكن تقريب هذا المقدار بمقارنته بمساحة أوروبا بما

(١) المصدر السابق، ص٢٢٦ (١١٥).

(٢) Inikori, Joseph. 2013. The Development of Commercial Agriculture in Pre-Colonial West Africa, AEHW, No.9, p.5.

(٣) المسعودي، أبو الحسن بن علي. ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مراجعة: كمال مرعي، بيروت: المكتبة العصرية، (٦/٢).

(٤) تاريخ الفتاش، مصدر سابق، ص١٢٨ (٣٩).

(٥) Inikori, Joseph. Op. Cit., AEHW, No.9, p.15.

(٦) Sapao, Wamburakwao.2017. An analysis of Pre-Colonial central African agriculture. IJRSSH, No.7, II.

في ذلك روسيا وتساوي (١٠,١٨٠,٠٠٠ كم٢)، والنتيجة أن الأراضي الصالحة للزراعة بإفريقيا تفوق مساحة قارة أوروبا بأكملها مرّتَين، هذا فضلاً عن كون تلك المساحات من أكثر الأراضي خصوبةً في العالم[١].

عليه؛ فإن البلدان الإفريقية تقوم بدَوْرٍ محوري في الصادرات الزراعية العالمية التي تتنوع بتنوُّع مناخات القارة ومواردها؛ حيث إن كثيراً من الدول الإفريقية الحديثة تتصدَّر قائمة الدول المنتجة لنوع واحد أو لأنواع من المزروعات[٢]، منها: كوت ديفوار، وغانا، وبنين، وإثيوبيا، وتنزانيا، وكينيا، فهذه الدول تنتج كمياتٍ هائلةً من الكاكاو، والبن، والقطن، وغيرها من المحاصيل الزراعية.

أ- إنتاج الكاكاو:

تُنتِج إفريقيا أكثر من (٧٥٪) من الإنتاج السنوي العالمي للكاكاو، وتتصدَّر كوت ديفوار وغانا ونيجيريا قائمة الدول المنتجة للكاكاو، وبحسب تقارير المنظمة الدولية للكاكاو ICCO، ٢٠٢٢، فإن كوت ديفوار وحدها تُنتج حوالي مليونَي طن متري سنوياً، حوالي (٤٥٪) من الإنتاج العالمي، تليها جارتها الشرقية غانا بحوالي (٩٠٠) ألف طن متري سنوياً، ويمثل حوالي (٢٠٪) من الإنتاج العالمي، كما أن نيجيريا تساهم بحوالي (٥٪) من الإنتاج العالمي، وتحتل الكاميرون المرتبة الرابعة عالمياً، بما يقرب من (٢٩٠) ألف طن متري، هذا بالإضافة إلى دول إفريقية أخرى تنتج قدراً معتبراً من الكاكاو.

ب- إنتاج البن:

تُعدّ زراعة البن نشاطاً حيوياً لبلاد شرق إفريقيا، وتمثل جزءاً كبيراً من عائدات التصدير في تلك البلاد، مثلاً: تشتهر إثيوبيا بأنها أكبر دولة منتجة للبن في إفريقيا (١٠,٩) مليون طن متري، وتحتل بذلك المرتبة الخامسة عالمياً بين ستّ عشرة دولةً منتجة للبن، وتشتهر كذلك كينيا بزراعة البن، كما تساهم بوغندا بمقدارٍ من الإنتاج السنوي للقهوة باحتلالها المرتبة الثامنة عالمياً، والمرتبة الثالثة من حيث جودة البن[٣].

هذا بالإضافة إلى تصدُّر دول إفريقية أخرى في منتجاتٍ أخرى، منها: كينيا في زراعة الشاي والزهور، وزيمبابوي في البستنة، وتُعدّ تنزانيا من أكبر مصدّري جوز كاجو عالمياً، ومثلها موزمبيق، ونيجيريا في إنتاج الذرة والأرز (مرتبة أولى في إفريقيا). هذا ناهيك عن قطاعاتٍ زراعية فرعية أخرى تُنْتَجُ بوفرة بإفريقيا، كالحبوب، ومنتجات الجذور من بطاطا وبصل وكاسافا وفواكه وخضار، وكذلك الرؤوس الحيوانية من دجاج وسمك وبقر وغنم وغيرها.

إن تصدُّر إفريقيا في هذه القطاعات الزراعية المختلفة كان كفيلاً بأن يؤثّر تأثيراً مباشراً في كثيرٍ من المؤشرات الاقتصادية، وفي تحسُّن الأوضاع المعيشية للأفراد والمجموعات، فقطاع صناعة الكاكاو مثلاً، يوظف من العمالة أكثر من (١٥) مليون نسمة، من مزارعين وعاملين في قطاعاتٍ ذات الصّلة مثل الخدمات اللوجستية والتجهيز.

لكنّ الواقع أن الظروف الاقتصادية والغذائية في إفريقيا لا تزال في أدنى المؤشرات؛ إذ لا تزال القارة الإفريقية توصَف بأنها «قارةٌ جائعة»، ولا تزال الهشاشة الغذائية وسوء التغذية والعيش على حافة المجاعة مشكلات قائمة بها، وبحسب تقديرات البنك الإفريقي للتنمية AfDB؛ فإن حوالي (٣٠٠) مليون نسمة من شعوب القارة معرّضون للجوع في العام الحالي (٢٠٢٥م)[٤]. ومن المفارقة أنْ تُدرَج (٢٥) دولةً بإفريقيا جنوب الصحراء بين أفقر الدول في العالم، وتعظُم المفارقة بوجود بعض الدول المتصدّرة في الزراعة بين الدول الفقيرة، وتلك حال نيجيريا مثلاً، وهي ضمن الدول العشر الأكثر فقراً

(١) OCP Africa. 2023. Towards Sustainable Agriculture in Africa Annual Report, p.10

(٢) Contribution of agriculture, forestry, and fishing sector to the Gross Domestic Product (GDP) in Africa as of 2023, by Country', https://www.statista.com/statistics/1265139/agriculture-as-a-share-of-gdp-in-africa-by-country

(٣) Uganda's coffee quality ranked third globally"." Retrieved on: 3/2/2025 from: http://ugandacoffee.go.ug

(٤) OCP Africa. Op. Cit. p.10.

في العالم (٢٠٢٥م)؛ بكَوّن حوالي (٧٠٫٧٪) من سكانها يعيش في فقرٍ متعدد الأبعاد[١].

وإذا كان من الإمكان إرجاعُ هذه المفارقة إلى عوامل متعدّدة متشابكة؛ فإن من المؤكّد أن تاريخ الزراعة الإمبريالية وسياساتها الراهنة هي المسؤولة الأولى عن الوضع الغذائي المتردي بإفريقيا، على سبيل المثال: في منتصف القرن الماضي بلغت صادرات المزروعات النقدية أكثر من (٦٥٪) في (٣٨) دولة إفريقية حديثة، وتركزت تلك الصادرات في الفول السوداني والقطن وزيت النخيل، هذا فضلاً عن القطاعات الزراعية الأخرى، مثل شجر المطاط والخشب والرؤوس الحيوانية والثروة المائية[٢]، لذلك لم يكن غريباً أن ترتفع إيرادات الأغذية بإفريقيا في الفترة (١٩٧٤-١٩٩٠م) إلى (١٨٥٪)، وأن ترتفع المساعدات الغذائية بالقارة إلى (٢٩٥٪)[٣].

هنا يمكن إجمال القول بأن إفريقيا متصدّرة في الزراعة؛ لكنها زراعة خاطئة، إنها تنشط في مزروعات غير استهلاكية، وفي الوقت نفسه لا تجني عوائد مادية في النشاط الزراعي بقدر ما تخسره، وهذه هي النتيجة الحقيقية للزراعة الإمبريالية، ويمكن الوقوف عند هاتين المفارقتين في الزراعة بإفريقيا: الاستيراد المفرط للغذاء، والعوائد المالية المتدنية في القطاع الزراعي، فيما يأتي.

١- الاستيراد المفرط للغذاء:

تعتمد إفريقيا بشكلٍ شبه كلّي على استيراد الغذاء من خارج القارة، هنا تفيد تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD (عام ٢٠٢٠م) إن أكثر من (٨٠٪) من الغذاء المستورَد بالدول الإفريقية هو من خارج القارة، وتبلغ تكاليفها حوالي (٦٠٫٥) بليون دولار، مقارنةً بحوالي (١٣٫٢) للإنفاق على الواردات داخل القارة، ومن المتوقع أن ترتفع تكاليف الواردات الغذائية إلى حوالي ضعف هذا العدد تقريباً؛ لتبلغ حوالي (١١٠) بليون دولار في العام الحالي (٢٠٢٥م)[٤].

أيضاً؛ نجد سبع دول إفريقية في قائمة الدول العشرين الأكثر استيراداً للغذاء، هذا على الرغم من التدنّي النسبي لتعداد سكان كثيرٍ من الدول الإفريقية، وتلك الدول هي: نيجيريا (المرتبة الثالثة)، كوت ديفوار (الثامنة)، السنغال (المرتبة ١١)، جنوب إفريقيا (١٢)، غينيا (١٣)، غانا (١٨)، موزمبيق (٢٠)[٥]. كما نجد دولاً إفريقية أخرى في قائمة أعلى الدول استيراداً للأرز من الهند وتايلاند، منها: الكاميرون وموزمبيق وزيمبابوي وأنغولا وبنين وتوغو[٦]. حتى الدول «الزراعية الكبرى العشر» في تصنيف البنك الدولي، وهي: نيجيريا وغانا والكاميرون وإثيوبيا وكوت ديفوار والسودان وكونغو الديمقراطية (زائير) وكينيا ويوغندا وتنزانيا، حيث يبلغ إنتاجها الزراعي حوالي (٧٠٪) من الإنتاج الإجمالي بإفريقيا، فإنها لا تزال تستورد نسبةً عاليةً من الأغذية[٧].

عليه؛ فإن الإشكال الحقيقي في هذا الاستيراد الغذائي بإفريقيا لا يكمن في تدفق الأموال الإفريقية إلى الخارج فحسب، وإنما يتوسع إلى إشكالات متراكمة، منها مثلاً: أن الأغذية المستورَدة هي غالباً أغذية «غير

---

(١) https://sapa-usa.org/countries-with-highest-poverty-rate/

(٢) Philip Roessler, et al. 2022. The cash crop revolution, colonialism and economic reorganization in Africa. World Development, No.158, 2.

(٣) Cleaver K. M. & Donovan W. Graeme. 1995. Agriculture, Poverty, and Policy Reform in Sub-Saharan Africa. World Bank, p.4.

(٤) AGRA. (2022). Empowering Africa's Food Systems for the Future (Issue 11). Nairobi, Kenya: AGRA, p.13.

(٥) US Department of Agriculture. 2025. Principal rice importing countries worldwide in 2024/2025. In Statista. Retrieved January 27, 2025, from https://www.statista.com/statistics/255948/top-rice-exporting-countries-worldwide-2011

(٦) Togo First. "Togo was the 10th biggest importer of Thai rice". AGRICULTURE, Retrieved 15 March 2024, https://www.togofirst.com/en/agriculture/1503-13658-thai-rice-togo-was-the-10th-biggest-importer-in-africa-in-2023

(٧) Cleaver K. M. & Donovan W. Graeme. 1995. Agriculture, Poverty, and Policy Reform in Sub-Saharan Africa. World Bank, p.23.

صحيــة» كالأطعمة المعلبــة، والحبوب المعدلــة جينياً، والألبان، والمشــروبات الغازية، والفواكه التي لم تخضع لرقابة صحية صارمة، ولا يخفى ما ينتج عن استهلاك كل ذلك من اضطرابات صحية كثيرة، تؤثّر بعمق في المجتمع وفي الاقتصاد[١].

٢- عوائد ضئيلة للمزروعات النقدية:

لا يحصل المــزارع الإفريقي إلا على أدنى قيمة لما يــزرع، وذلك في ظل عجز الدول الإفريقية عن الاحتفاظ بالقيمة المضافة على المحاصيل الزراعية، وبسبب إعطاء الشــركات والدول الكبرى نفسها حقّ تحديد أسعار شراء المحاصيل الزراعية، على ســبيل المثال: يحصل مزارعو الكاكاو الأفارقة في المتوســط على (٦-٧٪) فحسب من سعر التجزئة النهائي للمنتجات القائمة على الكاكاو[٢].

خلاصة القول في هذا المحور: أن إفريقيا كانت على امتــداد التاريخ أرضاً زراعية بامتياز، وأنها لا تزال تمتلك موارد زراعية هائلة، ومســاحات خصبــة ممتدة، وموارد زراعيــة متنوعة، وعلى الرغم من ذلــك فإنها تعاني أزمةً غذائيــة مزمنة، وذلك في ظل توجيــه الزراعة الإفريقية نحو التصدير لصالح القوى الاســتعمارية، وتحكُّمها في النظام الزراعي بإفريقيا بجميع أبعاده وقطاعاته.

المحور الثاني: الزراعة الإمبريالية: التاريخ والإستراتيجيات:

من التحــولات المفصليــة التي نتجــت عن عصر الكشــوفات الجغرافية الكبرى، وتوسيع المدّ الاستعماري الأوروبي في العالم، توســيع تجارة المحاصيل الزراعية، وبُدئ ذلك بالزراعة الموســعة للسُّكر في أمريكا اللاتينية في أواســط القرن الخامس عشــر، وتلتهــا زراعة التبغ والكاكاو والبن والقطن ونخيل الزيت. وقد أُدرجت إفريقيا في هذا النظام الزراعي العالمي، خاصةً في توفير الأيدي العاملة قَسْراً فيما يُسمّى بـ«تجارة الرقيق» عبر الأطلسي التي دامت لأربعة قرون، وحيــن أُلغيت تجارة الرقيق في أوائل القرن التاسع عشر؛ اتجه المستعمرون إلى إفريقيا بوصفها أرضيةً خصبة للمزروعات النقدية[٣]، ولكنَّ ذلك كان في فترةٍ من خُلُــوّ إفريقيا تقريباً من الأيدي العاملة؛ لأن معظــم المســتعبَدين الذين بلغ تعدادهــم (١٢ إلى ٢٠) مليوناً[٤]، كانوا من الرجــال الجَلدين. بالإضافة إلى ما أحدثته الهجمة الاســتعبادية مــن تباطؤ ملحوظ في النمو الســكاني، ونشــوب مجاعاتٍ عدّة في المجتمعات الإفريقية[٥]، وهذا ما أدّى بالمســتعمِرين إلى سياســاتٍ قمعية بشــعةٍ مــن أجل توفيــر الأيدي العاملــة لزراعة المساحات الواسعة.

هذا، وتقــوم الزراعــة الإمبريالية علــى جملةٍ من الإســتراتيجيات الهادفة، منها: استيلاؤها على الأراضي، واعتمادها زراعة محصــولٍ زراعي واحدٍ في دول معيّنة، واحتكارها للمهــارات الإدارية والخبــرات التكنولوجية، واستغلالها للعمالة، وسيطرتها على البذور.

١- الاستيلاء على الأراضي Land Grabbing:

إن أول مــا قام به المســتعمِرون اســتيلاؤهم على الأراضي على نطاقٍ واســع، وذلك في إطار سعي كل قوةٍ اســتعمارية إلى توســيع نطاق نفوذه[٦]، وقد تمظهر هذا الاستيلاء في فقدان الشعوب المحلية لأراضيها الزراعية والرعويــة بمصادرة القوى الاســتعمارية لها، واســتيلاء المســتوطنين الأوروبيين عليهــا دون اعتبــارٍ للأحقية

(١) Bibeke Bjornlund et al. Why agricultural production in sub-Saharan Africa remains low compared to the rest of the world- a historical perspective. Intl. j. Water Resources Development. Vol.36, No. S1, S20-S53.

(٢) Sara L. & Eduardo M. 2020. Concessions, Violence, and Indirect Rule: Evidence from the Congo Free State.

(٣) Bibeke Bjornlund et al., Op. Cit., S25.

(٤) David Eltis and David Richardson (eds.), Extending the Frontiers. New Haven, CT: Yale University Press, 2008), pp. 46-47.

(٥) Davis, M. 2001. Late Victorian Holocausts: El Nico Famines and the Making of the Third World.

(٦) Fairhead, J., 2012. Green Grabbing: A New Appropriation of Nature?. Journal of Peasant Studies, 39(2), 237-261.

التاريخية للشعوب المحلية لتلك الأراضي[١].

هذا، وقد كان الاستيلاء على الأراضي أكثر توسعاً في جنوب القارة الإفريقية؛ حيث آل الأمر إلى إقصاء السود في المناطق الريفية وحصرهم في أقل من (١٢٪) من مساحة جنوب إفريقيا مثلاً، وفي زيمبابوي صودر ما يزيد عن ستة ملايين هكتار (سُدس مساحة البلاد) لصالح المستوطنين، وفي الشرق في كينيا مُنحت حوالي (٤٣,٢٥٠ ألف) كلم مربع من الأراضي الخصبة للمستوطنين، بينما خُصّصت الأراضي شبه القاحلة للسكان المحليين، حتى في دول إفريقيا الشمالية، في الجزائر خاصَّةً، فإن مصادرة الأراضي كانت هي القاعدة؛ حيث استولت القوة الاستعمارية الفرنسية على (٢,٥) مليون هكتار من الأراضي الخصبة بالجزائر، وتركت حوالي خمسة ملايين هكتار من الأراضي القاحلة والصخرية للجزائريين[٢].

وغير بعيدٍ حالُ ملك بلجيكا ليوبولد الثاني الذي استحوذ على أرضٍ كونغو خاصةً لنفسه، وتصرف فيها تصرُّفاً مطلقاً كيفما شاء لأكثر من عقدٍ من الزمن (١٨٩٥-١٩٠٨م)[٣]، وهنا أعطت الإدارات الاستعمارية لأنفسها، وللشركات التابعة لها، حقَّ التصرُّف المطلق في الأراضي الإفريقية الخصبة والغنية بالموارد الطبيعية.

ولإحكام السيطرة على الأراضي؛ فقد اتبعت القوى الاستعمارية وشركاتها الإمبريالية وسائل عنيفة في قمع المجتمعات الإفريقية وحملها على زراعة المساحات الواسعة المغصوبة، كفرض العمل القسري، والضرائب المثقلة على المزروعات، أو مصادرة المنتجات الزراعية والرؤوس الحيوانية، واستغلالٍ سافر للعمالة الإفريقية.

كما استخدمت القوة والعنف ضد الزعماء المعارضين لوجود الشركات الكبرى؛ بإهانتهم، أو قتلهم، أو استبدالهم بآخرين موالين لها، والقضاء على سلالات حاكمة بأخرى لا تتمتع بأي سابقةٍ من السيادة والزعامة.

وهكذا ازدادت عملية الاستيلاء على الأراضي بعد الحرب العالمية الأولى لتسهيل إنتاج السيزال والقطن والمطاط ونخيل الزيت، على سبيل المثال: حصلت شركة Firestone على ما يربو عن مليون فدان لزراعة المطاط في ليبيريا وكينيا، كما حصلت شركة بروك Brooke Bond وديل مونتي Del Monte على أراضٍ واسعة لإنتاج الشاي والفواكه[٤]، بل إن روديسيا (زيمبابوي الحالية) مُنحت بأكملها كامتياز لشركة جنوب إفريقيا البريطانية[٥]. ولا شك أن النتيجة الطبيعة لهذه السياسة هي تراجع الإنتاج الغذائي الاستهلاكي في إفريقيا بشكلٍ ملحوظ.

أمَّا حديثاً؛ فإن سياسة الاستيلاء على الأراضي قد توسعت وتعددت طرقها ووسائلها، وهي تظهر عادةً في شكل صفقات بيع وتأجير طويلة الأمد (٥٠-٩٩ سنة) للأراضي الإفريقية بين الحكومات الإفريقية والشركات العابرة للقارات، وأحياناً تكون تلك الصفقات مع حكوماتٍ هشّة لا تتمتع بشرعية، أو في ظروف حروبٍ أهلية مزّقت البلاد إلى أجزاء تحت سيطرة جنرالات الحرب وعصابات النهب.

بهذا الصدد؛ تفيد صفقات الأراضي المعلنة عام (٢٠١١م) أن مجموع (٩٤٨) صفقة شراء أو تأجير قد أُبرمت بإفريقيا، وبلغت مساحات الأراضي فيها حوالي (١٦١,٧) مليون هكتار، بينما لم تتجاوز صفقات الأراضي في آسيا (٤٢,٧) مليون هكتار، وفي أمريكا اللاتينية (١٧,٦) مليون هكتار فحسب[٦].

من الأمثلة هنا: محاولة حكومة مدغشقر (عام

(١) Cotula, L. 2013. The Great African Land Grab? Agricultural Investments and the Global Food System. Zed Books.

(٢) Piers B. & Harold Brookfield. 1987. "Colonialism, development and degradation", Routledge, p.102.

(٣) Borras, S. M., et al. 2013. The Challenge of Global Governance of Land Grabbing. Globalizations, 10(1), 161-179.

(٤) Bibeke, B. et al. Op. Cit., 32.

(٥) Sara L. & Eduardo M. Op. Cit.

(٦) Prosper B., et al. (ed). 2011. Biofuels, land grabbing and food security in Africa. Zed Books, p.2-3.

٢٠٠٩م) إبـرام اتفاقية مع شـركة Daewoo الكورية؛ لاسـتئجار (١,٣) مليون هكتار لإنتاج الذرة ونخيل الزيت لمدة (٩٩) عامـاً، وتعادل هذه المسـاحة حوالي نصف الأراضي الصالحـة للزراعة بالدولة، ولـم يُثنِ الحكومة عن المضي في هذه الاتفاقية إلا الاحتجاجات الشـعبية الواسـعة بالبلاد، وكانت من العوامل الرئيسة في سقوط حكومة الرئيس رافالومانانا[١].

٢- الزراعة الأحادية والمحاصيل النقدية:

بمـا أن الزراعـة الإمبرياليـة قائمةٌ على أسـاسٍ رأسمالي، يعطي الأولوية للمحاصيل النقدية على حساب المحاصيل الاسـتهلاكية، فقد كان من إستراتيجيات هذه الزراعة اعتماد نظام الزراعة الأحادية، أي زراعة محصولٍ واحدٍ على مسـاحةٍ واسعة، ولفتراتٍ طويلة، مثل: الكاكاو والمطاط والقطن.

في هـذا الإطار؛ ركـزت القوى الاسـتعمارية على محصولٍ أو محصولَين تصديريَّين في كل مستعمرة، ففي زامبيـا وروديسـيا مثلاً ركزت على زراعـة الذرة وتربية الماشـية، وركزت على زراعة السـيزال والقهوة في كينيا وتنزانيا، والكاكاو في جولد كوست (غانا) ونيجيريا وكوت ديفوار.

هـذا، ويتضح أن كثيراً من تلك المحاصيل الزراعية، التـي كانت تُصدَّر بكمياتٍ هائلـة إلى أوروبا، لم تكن من المواد الأساسـية التقليدية أو الضرورية في الاستهلاك من قمح وخشـب وقطن وغيرها[٢]، وإنما كانت محاصيل ترفيهية كالشـاي والسُّـكر والقهوة والزهور، وهي التي سـمّاها الباحـث الأنثروبولوجي سـالينز Marshall Sahlins, d ٢٠٢١. بـsoft drugs «مخدرات ناعمة»[٣]. وعبَّر عنها دي سـانتْ بيـار De St. Pierre, d ١٨١٤.

تعبيراً دقيقاً بقوله: «لا يمكنني الجزم بأن القهوة والسكر كانتـا ضروريتين حقّـاً لأوروبا؛ لكنني أجـزم بأن هذين النباتَين قد جَلَبا البؤس والشـقاء لأمريكا وإفريقيا؛ حيث أُخليت أمريكا من سـكانها حتى يتمكـن الأوروبيون من الحصول على الأراضي لزراعتها. أمَّا إفريقيا فقد جُرِّدت من سـكانها لزراعة الأراضي الأمريكيـة المغصوبة»[٤]، وهو تعبيرٌ يصف الزراعة الإمبريالية وصفاً دقيقاً يكشف صبغتها غير الإنسـانية؛ حيث تُضطهد الشعوب، وتُزهَق أرواح مئات الألوف من أجل إنتاج محاصيل ترفيهية.

٣- احتكار البذور:

من إسـتراتيجيات القوى الاسـتعمارية وشـركاتها الإمبريالية الحديثة السيطرة على البذور، ويتمثل ذلك في احتكار الشركات المتعددة الجنسيات للبذور والتكنولوجيا الزراعية، وسَـنّ التشريعات الدولية والمحلية التي تحظُرُ على صغار المزارعين اسـتخدام البذور إلا بشرائها من الشـركات الكبرى ذوات براءات الاختراع لتلك البذور[٥]، وهو إجراءٌ لا يطيقـه المزارعون المحليون. ومن الواضح أن هذا الإجراء الجائر يُخضِع الشعوب لاعتمادٍ كاملٍ على المستعمِر، وفي حاجةٍ دائمةٍ إليه.

هذا، ومـن المعلوم أنّ المزارعين فـي المجتمعات المحلية قد دأبوا، منذ ما يربو على عشـرة آلاف سـنة، على اختيار البذور وحفظها، وتبادلها واسـتخدامها فيما بينهم بكل حرية، وحين نشـأت الدول الحديثة في القرن العشـرين، وأُسّست المنظمات الدولية، أقرّت التشريعات التي تعترف بأحقية المجتمعات المحلية في الاسـتمتاع بخبراتها التقليدية في جميع مجـالات الحياة، ومن تلك التشـريعات: الاتفاقيـة الدولية حول التنـوُّع البيولوجي Convention on Biological Diversity, CBD، التي وقّعت عليها (١٩٦) دولةً.

أمَّـا الآن؛ فإن تبادل البـذور التقليدية أو بيعها بين المزارعين يُعـدّ مخالفةً في كثيرٍ مـن الدول الإفريقية،

(١) Ratsimbaharison A. M. 2017. The Political Crisis of March 2009 in Madagascar. Rowman & Littlefield Publishers, p.71.

(٢) Alf. Hornborg et al. 2007. Rethinking Environmental History, p.118.

(٣) Sahlins, M., et. Al. 1996. The Sadness of Sweetness. Current Anthropology, 37(3), 395–428.

(٤) De Saint Pierre. 1775. A Voyage to the Island, p105. in: Alf. Hornborg, Op. Cit., 119.

(٥) Shiva, V. 2000. Stolen Harvest: The Hijacking of the Global Food Supply. South End Press.

تُعاقِب عليها قوانين منظمة التجارة العالمية، غير مبالية بالحقوق الطبيعية المعترف بها للمزارعين وللمجتمعات التقليدية[١].

كذلك؛ فإن كثيراً من البرامج والمشروعات الزراعية التي تضعها المنظمات الدولية بدعوى تطوير الزراعة بالدول النامية، تُعدّ صورةً مُبطنةً للزراعة الإمبريالية، من ذلك مثلاً برنامج الثورة الخضراء Green Revolution، الذي اجتاح آسيا وإفريقيا بين أربعينيات وسبعينيات القرن العشرين، ووعد بمعالجة نقص الغذاء، وتطوير الزراعة، ونقل المعرفة الزراعية المتقدمة في مجال الأسمدة والمبيدات الحشرية، وبناء أنظمة ريّ، وتطوير الحبوب... وقد تأكد أن جميع تلك الوعود عن الثورة الخضراء لم تُسهم إلا في تعطيل المعارف الزراعية التقليدية، واستمرار التبعية للغرب[٢]. لذلك حُقّ للباحثة فانْدانا وأمثالها أن تنتقد بشدة هذا المشروع الإمبريالي في حقيقته، وتطرح سؤالاً مُلحّاً في عنوان كتابها: «مَن الذي يُطعِمُ العالم في الواقع؟»[٣].

٤- استغلال العمالة:

إن استغلال الزراعة الإمبريالية للعمالة الرخيصة جزءٌ من مشروعها الكلّي وممارساتها في استغلال الأراضي والموارد، وقد حدث ذلك على امتداد التاريخ الإمبريالي بالقارة: في تجارة الرق، وفرض الأشغال الجبرية، واستغلال العمالة الرخيصة في العصر الحديث.

ففي عصر التجارة الأطلسية، وفترة الاستعمار، جلَب المستعمرون أعداداً هائلةً من العمال إلى مزارع قصب السُّكر والقطن وغيرها في مزارع الأمريكتين، وداخل إفريقيا، وحدث ذلك باستخدام أبشع صور القمع، وتُعدّ الفظائع التي ارتُكِبت في استخراج المطاط في الكونغو، في عهد ملك بلجيكا ليوبولد الثاني، نموذجاً حيّاً للعنف الإمبريالي، وكذلك نظام العمل الجبري في زراعة القطن بإفريقيا الاستوائية الفرنسية، وفي المزارع بأنغولا وموزمبيق[٤].

هذا، وفي ظل التدابير الاستعمارية لإجبار الأفارقة على الإنتاج القسري للمزروعات التصديرية، وتأمين عمالة رخيصة في المزارع، استخدمت الإدارات الاستعمارية الرؤساء المحليين لضمان تجنيد العمال، وتمَّ تحفيز أولئك تارةً بسياسة الجزرة بمَنْحهم رواتب مغرية أو تخصيص إيرادات لهم في المزروعات، وتارةً أخرى بسياسة العصا بوضع الغرامات عليهم إذا ما نقصت المحاصيل في مناطقهم عن الحدّ المطلوب، أو استبدالهم برؤساء آخرين. وبهذه الطريقة استفادت القوى الاستعمارية من الأنظمة الاجتماعية القائمة، لضمان إنتاج النسب المطلوبة للمحاصيل التصديرية[٥].

أمّا حديثاً؛ فإن استغلال العمالة لا يزال سارياً، وذلك في الصناعات التي تتطلب أيدي عاملة كثيرة، كزراعة الزهور في كينيا وإثيوبيا، حيث يعمل العمال (ومعظمهم نساء وأطفال)، ساعات طويلة، بأجورٍ متدنية لا تتجاوز (٥٠-٦٥٪) من متوسط الأجور في مجال الزراعة[٦]، ويتعرضون للمبيدات الحشرية الضارة.

كذلك؛ في غرب إفريقيا تنتشر عمالة الأطفال والنساء في مزارع الكاكاو في غانا وكوت ديفوار، في ظروفٍ أمنية وصحية خطرة، لتلبية الطلب المرتفع على الشوكولاتة في الأسواق الغربية.

وعلى سبيل المثال: في عام ١٩٩٩م أصدرت شبكة BBC تقريراً وثائقياً حول ظاهرة خطف الأطفال والنساء وتسخيرهم في أعمال الفلاحة بمزارع الكاكاو بكوت ديفوار، وحمّلت شركات Nestle, Cadbury &

---

(١) Peschard K., et al. (ed). 2023. The Right to Seeds in Africa. Geneva Graduate Institute, p.17-22.

(٢) Patel, R. 2013. The Long Green Revolution. Journal of Peasant Studies, 40(1), 1-63.

(٣) Shiva, V. 2016. Who Really Feeds the World? The Failures of Agribusiness and the Promise of Agroecology. North Atlantic Books.

(٤) Oloruntoba, The Palgrave Handbook, Op. Cit., p.698.

(٥) Nzula, A.T., et al. 1979. Forced Labour in Colonial Africa. Zed press.

(٦) Kuiper., G. 2023. The living wage debate in the Kenyan cut-flower industry. DIE ERDE, 154(3), 95–102.

Hershey مسؤولية هذه الظاهرة، وعلى الرغم من نفي الشركات القاطع لهذا الاتهام آنذاك؛ فإنها قد أذعنت فيما بعد، تحت ضغط المنظمات الحقوقية، وتعاهدت هي والحكومة بالقضاء على هذه الظاهرة[١]. كما توقّع تقريرٌ سنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٢م: أن أكثر من (١٠٩,٠٠٠) طفل كانوا لا يزالون ضحايا الاسترقاق في مزارع الكاكاو في كوت ديفوار[٢]. كما كشفت منظماتٌ حقوقية عام ٢٠٠٦م عن أطفالٍ ونساء في حالاتٍ مزرية من العمل الشاق بمزارع المطاط في ليبيريا، ودعت إلى حملة عالمية ضد شركة Firestone[٣].

٥- احتكار التكنولوجيا الزراعية الحديثة:

إذا كانت الزراعة الإمبريالية قد سعت إلى تهميش الخبرات التقليدية في الزراعة، وأحدثت إشكالات غذائية كثيرة في المجتمعات المستعمَرة، فإنها- في الوقت نفسه- تسعى إلى احتكار ما عندها من معارف وتقنية في زراعة المحاصيل الإمبريالية.

كان احتكار التكنولوجيا- ولا يزال- إستراتيجية حاولت بها القوى الاستعمارية خلق فجوةٍ بينها وبين المجتمعات المستعمَرة، وفي مجال الزراعة خاصةً، فإن المستعمِرين قد جعلوا من إفريقيا حقلاً لإنتاج المواد الخام فحسب، دون إحداث أي نوعٍ من التصنيع للمزروعات إلا ما لابد منه من البنى التحتيَّة البسيطة، كمصانع تقشير بعض المحاصيل وتجفيفها، ومَدّ السكك الحديدية إلى الموانئ، أمّا مراحل التصنيع الحقيقية فتتمّ في أوروبا. والسبب هو أن المستعمرين قد رأوا أن التصنيع يتطلب تأسيس بنية لوجستية خاصة، وتدريباً للأفارقة، وإعداد كوادر مهنية، وربما تطويراً للتعليم العالي، وكل ذلك كفيلٌ بأن يرتقي بالأفارقة ويجعلهم أكثر اعتماداً على أنفسهم[٤].

يتجلّى هذا الأمر في حال الاستعمار الفرنسي، الذي صرّح قادته أن هدف التعليم بمستعمرات فرنسا إنما هو إعداد كتبة صغار للقيام بالمهام الإدارية الاستعمارية، لذلك لم تعمد فرنسا إلى تأسيس- ولو- مدرسة زراعية واحدة في عموم مستعمراتها بغرب إفريقيا، وإنما أنشأت مدرسة ويليامْ بونْتي William Ponty بالسنغال عام ١٩١٠م لإعداد المعلمين والمترجمين والكتبة الإداريين الصغار. حتى رجال الدين القساوسة؛ فإنهم- على الرغم من نشاطهم البالغ في ترجمة الكتاب المقدس إلى معظم اللغات الإفريقية تقريباً، وتأليف الكتب، وجمع الفولكلور الإفريقي، قد أحجموا عن وضع أي نشرةٍ أو كتابٍ في الزراعة أو غيرها من المجالات العلمية؛ علماً بأن بعضهم كانوا متخصصين في العلوم التطبيقية.

إن هذه الإستراتيجية، في احتكار المعارف والتكنولوجيا الزراعية، ما زالت ساريةً في سياسات الشركات المتعددة الجنسيات بإفريقيا أو بغيرها من المناطق؛ إذ لا تفعل الكثير لتطوير التكنولوجيا المنقولة بين المجتمعات المحلية، بل لا تقوم بإصلاح ما أفسدته في البيئة من إزالة للغابات وتلوث. ولعل منطقة دلتا النيجر مثالٌ حيٌّ لهذه السياسة؛ إذ إن أكثر من (٨٠٪) من إيرادات النفط الخام بنيجيريا يُنتَج بهذه المنطقة، وتصل لملايين البراميل يومياً؛ لكنها تظل أكثر المناطق تلوثاً وتخلفاً وتهميشاً سياسياً بين ولايات نيجيريا[٥].

بالإجمال؛ إن الزراعة الإمبريالية تُعدّ أكثر الأدوات الاستعمارية تأثيراً في التاريخ الاقتصادي بإفريقيا وسائر أنحاء الجنوب؛ فقد عمدت قوى الاستعمار منذ عصر الكشوفات الجغرافية الكبرى إلى إدراج إفريقيا في نظام زراعي يعتمد على الإنتاج المكثف للمحاصيل النقدية فحسب، وانتهجت سياسات قمعية كثيرة لتحقيق ذلك، مثل: الاستيلاء على الأراضي الخصبة، وإخضاع المجموعات للعمل القسري، وفرض زراعة أحادية لتموين الأسواق الأوروبية.

---

(١) Don Tapscott & D. Ticoll. 2003. "The Naked Corporation…", Simon and Schuster, p.60.

(٢) Bama, Athreya. 2011. "White Man's 'burden' and the New Colonialism in West African Cocoa Production", Multidisciplinary Global Contexts, (Vol.5 (1), p.51-59, (53.

(٣) Ibid., 56.

(٤) Bibeke Bjornlund et al. Op. Cit., p.S35.

(٥) Joseph C. Ebegbulem. 2022. Multinational Corporations: A Study of the Niger Delta Region of Nigeria. Vol.10, No.5, pp.33-41.

وقد تابعت الشـــركات متعددة الجنسيات السياسات الإمبرياليـــة بطرق عديـــدة، منها: إبرام صفقات شـــراء الأراضي بشـــروطٍ جائرة، وإطلاق برامج زراعية هي في الظاهر واعدة بتحســـين الأوضاع الاقتصادية؛ لكنها في الحقيقة استغلالية معادية للبيئة والتطور في إفريقيا.

المحور الثالث: آثار الزراعة الإمبريالية:

لقد أحدثـــت الزراعة الإمبرياليـــة- ولا تزال- آثاراً سلبية كثيرة في المجتمعات الإفريقية: اجتماعية ثقافية، واقتصادية سياسية، وبيئية، وفيما يأتي استعراضٌ لبعض تلك الآثار الناتجة عن الاستيلاء على الأراضي، والزراعة الأحاديـــة، واحتكار البـــذور؛ طبقاً لما ســـبق إيراده من إستراتيجيات الزراعة الإمبريالية.

١- آثار الاستيلاء على الأراضي:

لقـــد نتجت عن اســـتيلاء القوى الاســـتعمارية على الأراضي الزراعية بإفريقيا آثارٌ ســـلبية كثيرة، منها: أنها قد شوّهت مفهوم ملكية الأرض، وأحدثت خلخلةً اجتماعية عميقة بإفريقيا، وزرعت الفتن بيـــن المجموعات الإثنية حول حيـــازة الأراضي. كما عرّضت المجموعات لأمراضٍ استوائية خطيرة، وقضت على فنونٍ ومعارف تقليدية كثيرة بفعل إزعاجها للنسيج الديموغرافي للشعوب الإفريقية.

أ- تشويه مفهوم الأرض وأنظمة حيازتها:

أحدثت الإمبريالية تشويهاً خطيراً في مفهوم الأرض، بجعله مفهوماً مادياً بحتاً منقطعاً عن الاعتبار الاجتماعي العميق لدى الشـــعوب، على ســـبيل المثال: لاحظ بعض الباحثيـــن أنه لا وجود لما يقابـــل كلمة land الإنجليزية في لغات الشعوب بمرتفعات سولاويسي بأندونيسيا، وإنما «تراب»، ومصطلحات أخـــرى للغابة وعناصرها، جميعها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقاطنين في المكان[١].

والأمر نفســـه في المجتمعـــات الإفريقية التقليدية؛ فليـــس بالضرورة أن تكون الأُسَـــر الملكيـــة هي صاحبة الأراضي، وهذا واضحٌ معمولٌ به حتى الآن في مجتمعات ماندينغ بغرب إفريقيا، حيث نجد في القرى أُسَـــراً تُسند إليها زعامة البلد Dugutigi، وأُسَراً أخرى هي صاحبة الأرض Dugu-kolo-tigi، وهذه الأخيرة، ليست- في الحقيقـــة- مالكة للأرض، وإنما وكيلـــة؛ إذ لا يمكنها بيع شبرٍ من الأرض، وإنما تعيرها لمن يرغب في الانتفاع بها.

إن اعتبار القوى الاســـتعمارية لكثيـــرٍ من الأراضي والغابات الاســـتوائية أنها أراض مهملة Wastelands، دون اعتبارٍ للمجموعات الأصلية التي قطنت بتلك المناطق منذ آلاف السنين، واستيلاءها على تلك الأراضي، ومن ثَمّ تحويل ملكيتها إلى أطرافٍ جُدُد، أو إلى رؤســـاء اختارتها القوى الاســـتعمارية نفســـها ولم ينتخبهم الشعب، أو إلى مجموعاتٍ جديدة عشـــية رحيل المستعمرين من إفريقيا، متجاهلـــةً حقوق المجتمعات المحليـــة في الأراضي، كل ذلك قـــد كان وقـــوداً مغذّياً للاضطرابـــات الاجتماعية العنيفة في القارة، التي امتدّت آثارها حتى اليوم في شكل عداواتٍ وثاراتٍ مستمرة بين بعض المجموعات والعشائر الإفريقية، ففي ســـيراليون مثلاً وُجدت علاقةٌ مباشـــرة بين الخلخلة الاجتماعية التي أحدثتها بريطانيا في نظام الحكم التقليـــدي، وبين الحرب الأهلية التي عصفت بهذا البلد (١٩٩١-٢٠٠٢م)، كذلك وجد الباحث كوتّنير علاقةً مباشـــرةً بين الإمبريالية الزراعية وبين عدة حروبٍ أهلية بإفريقيا جنوب الصحراء[٢].

ب- تفشّي الأمراض الاستوائية:

من آثار الاستيلاء على الأراضي تفشّي بعض الأمراض، يذهبُ كثيرٌ مـــن الباحثين في الإفريقيات، منهم Brett , ١٩٧٣؛ Hopkins , ١٩٧٣؛ Palmer and parsons , ١٩٧٧، إلى تحميل القوى الاســـتعمارية مسؤولية تفشّي الأمراض الاســـتوائية المعدية في أواخر القرن التاســـع عشر، وفي النصف الأول من القرن العشرين، منها: ذباب النوم (تســـي تســـي) والطاعون البقـــري والجدري، فقد كانت للشعوب طرقها ووسائلها التقليدية لتفادي المناطق الموبوءة بالأمراض، كمـــا كانت لبعض المجموعات أدويةٌ للتغلب على الأمراض الاســـتوائية في حدودها المعتادة. أما تهجير أعدادٍ غفيرة للعمل في مناطق جديدة لا خبرة

(١) Edge Effects. 2019. What is Land?. Center for Culture, University of Wisconsin-Madison

(٢) Olsommer Willy. 2019. Low prices of agricultural commodities. AGRICULTURE Strategies. www.agriculture-strategies.eu

محـــددة لديهم بها وبالأمراض المتوطنة بها؛ فإن ذلك قد ساهم كثيراً في خروج كثيرٍ من الأمراض عن السيطرة.

ج- القضاء على بعض المظاهر الثقافية:

لقـــد أدى الاســـتيلاء علـــى أراضٍ واســـعة؛ لإنتاج المحاصيـــل التصديرية إلى ضُمـــور واختفاء الصناعات المنزلية، والفنون التقليدية التي كان يزاولها الســـكان في فترات الراحة بين المواســـم الزراعيـــة، بل اختفاء بعض الممارســـات الاجتماعية المرتبطة بالزراعة، مثل أعياد البذر والحصاد، وقطع الصلة بين النشـــاط الزراعي وبين الأنشـــطة الروحية، وذلك حين زَجّت القوى الاستعمارية بالمجموعات بأسْـــرِها في الأعمـــال الزراعية التي كانت تستنفد جميع أوقاتهم على مدار السنة، مثل زراعة الكاكاو والمطاط.

بالإضافـــة إلـــى ذلك؛ فـــإن مجموعـــات كثيرة قد هُجِّـــرت- قســـراً أو إغراءً- من مواطنهـــا التاريخية إلى المزارع البعيدة، فأحدثت تلـــك الهجرات خلخلة خطيرة في المجتمع المهاجِر وثقافته، من أولئك مجموعات موري التي هُجِّرت من مناطق فولتا العليا (بوركينا فاســـو) إلى الغابات الماطرة في كوت ديفـــوار الحالية، ومنهم الهنود إلى بلاد شـــرق إفريقيا وجنوبيها. هـــذا، ولا تزال القارة تدفع ضرائب باهظة لتداعيات تلك الهجرات الموســـعة غير الطبيعية منها وإليها: اجتماعية، وسياسية، وثقافية، واقتصادية.

٢- آثار الزراعة الأحادية:

إن اعتماد زراعة محصولٍ واحدٍ أو اثنين في كل دولةٍ قد حقق للمستعمرين مكاســـب اقتصادية هائلة، ولكنه- في الوقت نفســـه- أضر بالزراعـــة وبالبيئة وبالاقتصاد الإفريقي، حيث أدى إلى تدهور التربة، وإلى إزالةٍ مستمرة للغابات، وتعريض المزارعين لتقلبات الأســـواقِ العالمية وتلاعب الشركات الكبرى بالأسعار.

أ- تدهور التربة واختلال التوازن البيئي:

إن زراعة نوع واحد من المحاصيل تؤدي إلى الإخلال بالنظـــام البيئـــي للتربـــة، خاصةً في حـــال المزروعات الشـــجرية المعمّرة نسبياً كشجرة الكاكاو (٢٥-٣٥ عاماً)، ونخيل الزيت (٣٠-٤٠)، وشـــجر المطـــاط (٥٠ عاماً أو أكثر)، إن زراعة مثل تلك الأشـــجار في موضع، واستمرار رشـــها بمبيدات حشرية وأســـمدة في كل موسم، تستنفد خصوبة التربة، وتحدّ من التنوع البيئي، وتُســـبّب اختلالاً خطيراً للتوازن الزراعـــي، وطبقاً لمنظمة الغذاء العالمية (فاو) فإن حوالي (٧٥٪) مـــن تنوُّع المزروعات في العالم قد اختفت فيما بين (١٩٠٠-٢٠٠٠م)[١].

ب- نقص الأغذية:

الزراعة الأحادية مســـؤولةٌ بشـــكلٍ مباشرٍ عن نقص الأغذية الاســـتهلاكية وعن المجاعـــات بإفريقيا خاصةً؛ لأنها تقوم على المحاصيـــل النقدية وعلى تصدير الغذاء إلى الخارج، وتســـتنزف الجهود والإمكانات الزراعية التي تحتاج إليها القارة لســـدّ حاجاتها الغذائية، فالمزروعات الاســـتهلاكية كالذرة والأرز والموز والحبوب تُنتَج بكمياتٍ كبيرة، ولكنها لا تُســـتهلَك محلياً، وإنما تُصدَّر إلى الخارج لإطعام شـــعوبٍ أخـــرى؛ على الرغم من وجـــود الحاجة الغذائية المحليةِ الملحَّة إليها، وبهذا تظل الدولة الإفريقية معرَّضةً لتهديدٍ غذائي خطير.

أيضاً تُســـتخدَم كمياتٌ هائلةٌ من المزروعات لإنتاج الوقـــود الحيوي، وهـــذا وإن كان يحل بعض إشـــكالات الطاقة فإن من سلبياته: إزالة الغابات وتوسيع مدى نقص الغذاء[٢]، على سبيل المثال: تُستخدم الكاسافا غذاءً يومياً لما يقرب من (٦٠٠) مليون نسمة في العالم، وتُنتِج إفريقيا حوالي (٥٤٪) من الإنتاج العالمي للكاسافا، غير أن النسبة العظمى من هذا الإنتاج تُستخدم بوصفها مادةً أولوية في إنتاج الوقود الحيوي[٣].

ج- تقلب الأسعار:

إن اعتمـــاد الدولـــة على عـــددٍ محدودٍ من الســـلع التصديرية يُعرّضها لتلاعب الشركاتِ المتعددة الجنسيات والدول الكبرى بالأســـعار في السوق العالمية، بل يُعرّض قراراتها السياسية لتبعية الشركات الكبرى وإملاءاتها؛ من

(١) Atieno, Elizabeth. 2024. "Farmers vs corporations: The struggle to protect seed sovereignty and biodiversity in Africa", Greenpeace. 22 May.

(٢) Gasparatos A., et al. 2022. Local food security impacts of biofuel crop production in southern Africa. p.3.

(٣) HLPE. 2013. Biofuels and Food Security, p.51.

أجل تفادي كارثــة اقتصادية أو غذائية تعصف بالحكومة التي هي- في الأصل- هشّــة. ومن بواكير أزمات زراعة الــكاكاو مثلاً: ما وقع بجولد كوســت (غانا الحالية) بين المزارعيــن والإدارة الاســتعمارية البريطانيــة (١٩٣٧-١٩٣٨م)[١]. وحديثاً واجهــت كوت ديفوار في أواخر عهد رئيســها الأول (١٩٩٠م) مواقف صعبة مع فرنسا والدول الأوروبية في قضية الديون الخارجية، وكانت الكاكاو ورقة الضغط الشديد على كوت ديفوار[٢].

د- تهميش الخبرات المحلية:

إن البذور التجارية التي تُنتجها الشركات الإمبريالية هي في الغالب معدلةً وراثياً[٣]، يستلزم استخدامها مبيدات سامة، وأسمدة خاصّة في كل موسم، وربما أجهزة ومعدات لوجستية ليســت في متناول أيدي المزارعين المحليين، والنتيجة الحتمية لتلك الإستراتيجية هي: إقصاء الخبرات الزراعية المحلية عن المشاركة في النشاط الزراعي؛ إلا بالقدر الذي يخدم مباشرةً الشركات الإمبريالية الحديثة، ويَزُجّ بالمزارعين في حلقةٍ مفرغة من استغلال الشركات الزراعية، ويُهدّد الســيادةَ الغذائية فــي القارة، ويُكرِّس التبعية للشــركات الإمبريالية. إنها، بتعبير بعض الكُتّاب أمثال: جان زيغلر و مايلسْ و مريم منيغا: «إعادة لاستعمار إفريقيا عبر سيادة البذور»[٤].

يتبين فيما ســبق، عن آثار الزراعــة الإمبريالية، أن آثارها لا تقتصر على اســتغلال الموارد الطبيعية، وإنما تمتدّ إلى جوانب الحياة الإفريقية كلها تقريباً: في الأنظمة الاجتماعيــة والثقافية والاقتصاديــة والصحية والبيئية. ويؤكــد كل ذلــك أن الزراعة الإمبريالية لــم تكن مجرد إســتراتيجية اقتصادية، وإنما كانــت أداةً فعَّالة لإخضاع إفريقيــا، والــزج بها في النظــام الرأســمالي العالمي. ومع اســتمرار سياســات الزراعة الإمبريالية وبرامجها عبر الشــركات الزراعية الكبرى؛ فــإن تأثيرات الزراعة الإمبريالية تظل حاضــرةً ماضية، ولابد من العمل لإزالة هذه التبعية الزراعية.

الخاتمة:

ناقشــت هــذه الورقة البحثيــة إشــكالية الزراعة الإمبرياليــة بالقارة الإفريقية؛ بوصفها أداةً اســتعمارية أحكمت قبضتها على الموارد الزراعية في إفريقيا، وأدى ذلك إلى تغييرات جذرية في أنماط الإنتاج والاســتهلاك، وأثّر بعمق في مظاهر الحياة، وســاهم في استمرار تبعية القارة للهيمنة الاستعمارية.

في هــذا الإطار؛ انتهجــت الورقة منهجــاً تاريخياً ووصفياً تحليلياً في تتبُّع تطوُّر الزراعة الإمبريالية بالقارة، ومن ثَــمَّ تحديد إســتراتيجياتها الأساســية في تحقيق الأهداف المرســومة لها؛ وصولاً إلى الآثار السلبية التي أحدثتها الزراعة الإمبريالية.

وعليه؛ فقد انتهت الورقة إلى أن الزراعة الإمبريالية هي المســؤولة مباشــرةً عن الوضع الاقتصادي المتردي بالقــارة، وعــن الهشاشــة الغذائية بها، وعــن كثيرٍ من المشــكلات البيئية؛ بما انتهجتها من سياســات معادية للزراعــة وللتنمية فــي إفريقيا، منها: الاســتيلاء على الأراضي الزراعية الخصبــة، واعتماد الزراعة الأحادية، والمحاصيل النقديــة كالبن والكاكاو والســكر، واحتكار التكنولوجيا الزراعية والبذور.

ولا تــزال الشــركات متعــددة الجنســيات تُكرِّس السياســات الاســتعمارية عبر بيع الأراضي الزراعية أو تأجيرها في إفريقيا، بشروطٍ جائرة ذات تأثيراتٍ خطيرة على الأمن الغذائي والسيادة الزراعية للقارة الإفريقية ■

(١) Alence, Rod. 1991. The 1937-1938 Gold Coast Coca Crisis. African Economic History, No.19, pp.77-104.

(٢) RC Crook. 1990. Politics, the Cocoa Crisis, and Administration in Cфte d'Ivoire. JMAS, Vol.28(4), pp.649-669.

(٣) Harvey, D. 2003. The New Imperialism. Oxford University Press.

(٤) Jean Ziegler. 2013. Betting on Famine: Why the World Still Goes Hungry. Cortez, p.196; Ellen Miles. 2022. "Africa is being recolonised", available at: https://shado-mag.com/africa-being-recolonised-seed; Mariam Mniga. 2024. Recolonizing Africa: An Ethnography of Land Acquisition, Mining, and Resource Control. Routledge.